

اختيارات ابن يعيش في شرح الملوكي في التصريف  
دراسة تحليلية نقدية

إعداد

د . علي بن الحسن بن هاشم السرحاني  
الأستاذ المشارك في قسم اللغة العربية  
كلية الآداب- جامعة الطائف



## المقدمة

الحمد لله الواحد الأحد، الفرد الصمد ، المنعم المتفضل، والصلاة والسلام على النبي الأكرم ، نبينا محمد بن عبدالله، وعلى آله وصحبه الغر الميامين، ومن اقتفى أثرهم واستنّ بسنتهم إلى يوم الدين .

وبعد: فإنّ شرح الملوكي في التصريف لمؤلفه : موفق الدين ، أبي البقاء، يعيش بن علي بن يعيش، الشهير بابن يعيش، يُعدّ من أوفى شروح كتاب أبي الفتح عثمان بن جني ( المختصر في التصريف ) ، المعروف بالتصريف الملوكي؛ لما اشتمل عليه من مسائل التصريف، وقضاياها ، مقرونة بعلاها ، وحججها، منسوبة إلى أصحابها \_ في الغالب \_ ، بلغة علمية رصينة، بعيدة عن الحشو، خالية من التكلف والغموض، تحرّى فيه مؤلفه الإيجاز، دون إخلال في عرضه لمسائل التصريف.

وقد كان هذا الشرح منذ زمن بعيد – ولا يزال- رفيقي في حلي وترحالي ، لا أملّ قراءته، وتدبر مسائله، أستمتع بلطائفه ، وأنتقي درره ، وأستجلي غوامضه، وقد كنت أظنّ – وبعض الظنّ إثم – أنّ ابن يعيش – رحمه الله – يسير في ركاب ابن جني وغيره من العلماء المتقدمين ، يصادق على أقوالهم ، ويحتج لها، دون أن يظهر له رأي أو اختيار في المسائل التي يعرض لها، غير أنني وجدت الرجل ذا شخصية ظاهرة في شرحه هذا ، فتارة رأيت متعقبا غيره ، وتارة معترضاً مخطئاً ، وتارة مرجحاً مختاراً ، مؤيداً كل ذلك بالحجة والبرهان ، معتمده في ذلك السماع والقياس ، وآراء من سبقه من العلماء.

ومن أجل هذا كان هذا البحث الذي وسمته بـ ( اختيارات ابن يعيش في شرح الملوكي في التصريف : دراسة تحليلية نقدية ) ، وضمنته أبرز اختياراته في هذا الشرح ، وتركت بعض هذه الاختيارات؛ لشهرتها؛ وكثرة دورانها في الدراسات الصرفية؛ إذ لم يكن الاستقصاء هدفاً لي في هذه الدراسة ، وإنما أردت إبراز هذه الاختيارات ، ودراستها دراسة تحليلية تظهر مكانة ابن يعيش العلمية، وفضله عليّ وعلى غيري من الباحثين في هذا العلم الشريف.

وقد سرت في هذا البحث على المنهج الآتي :

- أضع العنوان المناسب للمسألة .
- أذكر ملخصاً لكلام ابن يعيش ، والآراء التي ذكرها ، موضّحاً اختياره في المسألة .

- أعرض المسألة على كتب المتقدمين والمتأخرين من العلماء ؛ ليتسنى لي دراستها دراسة علمية دقيقة ، أقف من خلالها على جل الآراء التي قيلت في المسألة ، والانتقادات التي وُجّهت لكل رأي.
- أضمن المسألة الرأي ، الذي أراه راجحاً في المسألة ، والذي تؤيده الأدلة ، وتنصره الحجّة ، دون نظر إلى رأي ابن يعيش – رحمه الله أو غيره من العلماء .

والله أسأل أن يوفقني للحقّ والصواب ، وأن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، إنّه وليّ ذلك والقادر عليه .

بناء ( فُعَلَل ) من أوزان الرباعي المجرد

للاسّم الرباعي أوزان خمسة متّفق عليها بين المتقدمين من العلماء ، وأضاف ابو الحسن الأخفش<sup>(١)</sup> بناء سادساً وهو ( فُعَلَل ) نحو: جُخَدَب، بفتح الدال ، وسيبويه يرويه بضمّها ؛ كَبُرْتُن .

وَحَمَلَ سيبويه وَمَنْ وافقه رواية الأَخْفَش على إرادة جُخَادِب ، ثمّ حذفوا؛ لأنهم يقولون : جُخَدَب وَجُخَادِب ، وكذلك قالوا في نحو : عُلبط، وعُلبط ، وعُلبط وعُلبط ، وهُدَيْد وهُدَيْد<sup>(٢)</sup> .

وقد اختار ابن يعيش مذهب أبي الحسن ؛ واحتج لاختياره بأمرين<sup>(٣)</sup> :

أحدهما : أن الفراء قد حكى عن العرب : بُرُقِعَ وَبُرُقِعَ ، وَطُحَلِبُ وَطُحَلِبُ<sup>(٤)</sup> ، وَفُعَدَدُ وَفُعَدَدُ<sup>(٥)</sup> وَدُخَلَلُ وَدُخَلَلُ<sup>(٦)</sup> وَعَقَبَ على حكاية الفراء قائلاً : " فهذا وإن كان الضم فيه المشهور ، إلا أنّ الفتح قد جاء عن الثّقّة ، فلا سبيل إلى ردّه " <sup>(٧)</sup>

والآخر : أنهم قالوا : سُودَدَ بمعنى السيادة ، فهو من لفظ سيّد ، و عُوطَطُ<sup>(٨)</sup> من لفظ عائط ، وإظهار التضعيف فيهما دليل على أنهما ملحقان بجُخَدَب ؛ كما قالوا : مَهَدَدٌ وَقَرَدَدٌ<sup>(٩)</sup> ؛ للإلحاق بجَعْفَر .

وعلى هذا يكون هذا البناء أصلاً عند ابن يعيش ، وهو منسوب للكوفيين أيضاً<sup>(١٠)</sup> .

وممن عدّ هذا البناء أصلاً في الرباعيّ ابنُ مالك في ألفيته، و وافقه ابنه بدر الدين في شرحه على ألفية والده ؛ إذ يقول بعد ذكر هذا الوزن : " ولم يذكره سيبويه ، لكن حكاه الأَخْفَش ، والكوفيون ، فوجب قبوله " <sup>(١١)</sup>

هكذا قال مبتدئاً، إلا أنه عاد وذكر ما يدل على ردّه ؛ لكون هذا الوزن ليس أصلاً ، بل هو فرع عن المضموم<sup>(١٢)</sup> .

ومنهم الرضيُّ في شرح الشافية ؛ إذ وصف ردَّ هذا الوزن بالتكأف ؛ لحكاية الفراء السابقة ، مع تسليمه بأنَّ المشهور الضمُّ ؛ إلا أنَّ الأولى القول بثبوته مع قلته<sup>(١٣)</sup> .

وكذلك ارتضى هذا القول أبو حيَّان في الارتشاف<sup>(١٤)</sup> .

غير أنَّ ابن مالك قد استظهر في التسهيل أنَّ هذا البناء فرع عن المضموم<sup>(١٥)</sup> .  
ومثله ابن هشام الأنصاري فقد عدَّه أصلاً في نزهة الطرف في علم الصرف ، وفي أوضح المسالك لم يذكره في أبنية الرباعي بل عدَّها خمسة<sup>(١٦)</sup> .

وممن مال إلى إثبات هذا الوزن أبو إسحاق الشاطبي ؛ إذ قال بعد أن ذكر حجة المانعين من أنَّ الفتح تخفيف من الضم ، وأنَّ كُلَّ ما رُوي فيه الفتح فقد جاء فيه الضمُّ ، قال : " وهذا كلُّه لا يلزم ، والفتح منقولٌ فلا بُدَّ من قبوله ، ومن قال إنه مفتوح من المضموم فدعوى لا دليل عليها ، ولم يثبت من كلام العرب تخفيف الضمِّ بالفتح فيحمل هذا عليه ، مع أنه ليس فيه ذلك الثقل "<sup>(١٧)</sup> وذكر ما ذكره ابن يعيش في الإلحاق به ؛ إذ الإلحاق لا يكون إلا بأصل<sup>(١٨)</sup> .

وما ذكره المثبتون من أنه قد ألحق به ؛ بدليل فكِّ الإدغام ، ردَّه ابن الناظم بقوله : " لا نسلم أنَّ فكَّ الإدغام للإلحاق بنحو : جُخَدَب ، وإنما هو ( فُعَلَل ) من الأبنية المختصة بالأسماء ؛ فقياسه الفكُّ كما في : جُدَد ، وظَلَّل ، وحَلَل "<sup>(١٩)</sup>

ثم قال بعد ذلك ولا نسلم أنَّ الإلحاق لا يكون إلا بأصل ؛ إذ قد ألحق بالمزيد فقالوا : أَفْعَنْسَسَ فألحقوه بـ ( اَحْرَنْجَمَ ) ؛ فكما ألحق بالمفْرَع بالزيادة ألحقوا بالمفْرَع بالتخفيف<sup>(٢٠)</sup> .

أما الذين جعلوا هذا البناء فرعاً عن المضموم فهم جمهور البصريين على ما ذكره ابن جنبي في المنصف<sup>(٢١)</sup> واحتجوا بما سبق ذكره في أصل المسألة ، وقد وافقهم من المتأخرين ابن عصفور في الممتع<sup>(٢٢)</sup> والشيخ خالد الأزهرى في شرح التصريح على التوضيح ، وذكر أنَّ وجه التخفيف فيه أنهم استنقلوا ضمتين في رباعيٍّ ليس بينهما حاجز حصين<sup>(٢٣)</sup> ، وخالفه ياسين في حاشيته فاستظهر رأي الأَخفش<sup>(٢٤)</sup> .

هذا ما وقفت عليه من أقوال العلماء في هذه المسألة ، والذي يظهر لي أنَّ هذا البناء ثابت في أبنية الرباعي مع وصفه بالقلة ، وهو ما ذكره المحقق الرضيُّ صراحةً ، والذي يدل على ثبوته حكاية الفراء وهو ثقة ؛ ودعوى التخفيف لا دليل عليها ، كما ذكر ذلك الشاطبي في كلامه الذي سقته عنه أنفأ .

ويظهر لي -أيضًا- أن سيبويه لم يقع له سماع بنحو : جُخْدَب ، ولذلك حمل قُعْدَد على الإلحاق بجُخْدَب وعُنْصَل ، والنون فيهما زائدة ، ولهذا اعترضه الشاطبي بأنه إلحاق مزيد بمزيد<sup>(٢٥)</sup> ، والله تعالى أعلم !

( مَنَجْنِيق )

ذكر ابن يعيش في وزن ( مَنَجْنِيق ) مذهبين :

أحدهما : أنه على ( فَنَعْلِيل ) فالميم أصل ، والنون بعدها زائدة ، وهو مذهب سيبويه والمازني .

والآخر : أنه على زنة ( مَنَفَعِيل ) فالميم والنون زائدتان .

ثم اختار مذهب سيبويه وصحّحه ، واحتج على ذلك بأمرين :

أحدهما : أنّ العرب جمعته على مجانيق ، فإسقاط النون في الجمع دليل على زيادتها .

والآخر : - وهو مترتب على ما سبق - من أن النون زائدة ، فكون النون زائدة يُحْتَم القول بأن الميم أصل ؛ لئلا يجتمع في أول الاسم زائدان ، وذلك معدوم إلا إذا كان الاسم جاريًا على فعله ، نحو: مُنْطَلِق ، و مُسْتَخْرِج .

وذكر حجة القول الثاني ، وهي أنّ من العرب من يقول جنقناهم ، ومازلنا نُجْنَق ، وهو دليل على زيادة الميم والنون فقد سقطتا ، وأجاب عنها بأنّ هذا من معناه لا من لفظه ك ( دِمِث و دِمْتَر ) و ( وَسِبَط و سِبَطِر ) ونحو ذلك .

وذكر عن الفراء أنّ هذه اللفظة أعجمية ، والعرب إذا اشتقوا من الأعجميّ خلطوا فيه<sup>(٢٦)</sup> .

وممن اختار هذا المذهب- أعني المذهب المختار عند ابن يعيش- ابن جني في المنصف<sup>(٢٧)</sup> ، والثمانيني في شرح التصريف<sup>(٢٨)</sup> ، وابن عصفور في الممتع ، وقد أفاض في الاحتجاج له<sup>(٢٩)</sup> .

واختاره -أيضًا- صاحب الكُنَاش<sup>(٣٠)</sup> ، وأبو حيان في الارتشاف<sup>(٣١)</sup> .

وبه جزم المبرّد في المقتضب ، وصاحب دقائق التصريف ، والفارسي في الشيرازيات والتكملة ، والرّضي في شرح الشافية<sup>(٣٢)</sup> .

أما القول الآخر ، وهو كونها على زنة ( مَنَفَعِيل ) فهو منسوب إلى الفراء<sup>(٣٣)</sup> وقد استدلوأه بما ذكره ابن جني في المنصف حكاية عن ابن دُرَيْد قال :- بعد أن ذكر اختلافهم في زيادة الميم :- " وأخبرنا أبو حاتم عن أبي عبيدة وأحسب أن

أبا عثمان أخبرنا به عن الثّوزيّ عن أبي عبيدة، قال : سألت أعرابياً عن حروب كانت بينهم، فقال : كانت بيننا حروبٌ عُونٌ، تُفَعُّ فيها العيون مرّةً ، ثمَّ نُجَنَّقُ، وأخرى تُرَشَّقُ، قال: فقله: ( نُجَنَّقُ ) دالٌّ على أنّ الميم زائدة، ولو كانت أصلية لقال: نُجَنَّقُ على أنّ المنجنيق أعجميٌّ مُعَرَّبٌ " (٣٤)

وفي المحكم : " الجُنَّقُ - بضم الجيم والنون - حجارة المنجنيق ، وَحَكَى الفارسيّ عن أبي زيد جَنَّقُونَا بالمنجنيق ، أي رمونا به " (٣٥).

وفي اللسان - جنق - عن ابن الأعرابي : " الجُنَّقُ أصحاب تدبير المنجنيق ، يقال : جَنَّقُوا يَجَنَّقُونَ جَنَّقًا ... ويقال مَجَنَّقُ المنجنيق وَجَنَّقٌ " (٣٦) .

وقال في ( مجنق ) : " المُنْجَنِّيقُ وَ المُنْجَنِّيقُ بفتح الميم وكسرها ، والمنجنوق : القذاف التي ترمى بها الحجارة، دَخِيلٌ أعجميٌّ مُعَرَّبٌ ، وأصلها بالفارسية : مَنْ جِي نِيكٌ ، أي: ما أجودني ، وهي مؤنثة ... وتقديرها ( مَنَفَعِيل ) ؛ لقولهم : كُنَّا نُجَنَّقُ مرةً ، وَتُرَشَّقُ أخرى ، قال الفراء : والجمع مَنَجَنَّقَاتٌ ... وفي حديث الحَجَّاج : أنه نصب على البيت منجنيقًا وَكَلَّ بها جانقين ... ، الجانق : الذي يُدَبِّرُ المنجنيق ويرمي عليها " (٣٧) .

قلتُ: كلام ابن منظور يدل على زيادة الميم والنون معًا ، وقد اشتقوا منها فعلاً وجعلوا له مصدرًا واسم فاعل، كلُّها بإسقاط الميم والنون ، وذكر لها جمعًا وهو ( منجنيقات ) حكاية عن الفراء ؛ بإثبات الزائدين كما ترى، وفيه دلالة على زيادتهما معًا .

وما ذكره ابن يعيش تبعًا لسببويه وغيره ، من أن الزيادتين لا تلحقن الأسماء إلا ما كان جاريًا على فعله ، غير مسلم ، فقد لحقت الزيادتان ما ليس كذلك ، فقد قالوا : رجلٌ إِنْفَحَلٌ وامرأة إِنْفَحَلَةٌ ، على زنة ( إِنْفَعَل ) ؛ لأنه من الْقَحْلُ وهو الشيء اليابس . (٣٨)

وهذا وإن كان قليلاً نادرًا إلا أنه يشهد للقائلين بزيادة الميم والنون .

وقد ذكر الرضيّ في تعقيبه على كلام ابن الحاجب أنّ كون منجنيق على مَنَفَعِيلِ مذهب المتقدمين ؛ لقولهم جَنَّقُونَا . (٣٩)

وقد ذكر ابن الحاجب وزنين آخرين تحتملهما ( مَنَجَنِّيق ) إضافة إلى الوزنين السابقين فقال : " وأما ( منجنيق ) فإن اعْتَدَّ يَجَنَّقُونَا فـ ( مَنَفَعِيل ) ، وإلا فإن اعْتَدَّ بمجانيق فـ ( فَعَلَّلِيل ) ، وإلا فإن اعْتَدَّ بـ ( سَلْسَبِيل ) - على الأكثر - فـ ( فَعَلَّلِيل ) وإلا فـ ( فَعَلَّلِيل ) ... " (٤٠)

فقد أضاف فَعْلِيلًا و فَعْلَنِيًّا ، فالميم والنون أصلان وكذا النون الثانية على الأول ، وكذلك هما أصلان والنون الثانية زائدة .

وتعقبه الرضيّ بأن فَعْلِيلًا صحيحٌ لو لم يجمع منجنيق على مجانيق ، و فَعْلَنِيل نادرٌ لا يُعْتَدُّ به ، واختار فَعْلِيلًا كما مرّ في أول المسألة .

وبعد فالذي يظهر لي أنّ كون الميم والنون زائدتين مذهب صحيح ، مع صحة القول بفَعْلِيل ، أما القول بـ ( فَعْلِيل ) فقد قدّمت من كلام العلماء ما يكفي للاحتجاج له ، وأما ( مَنَفَعِيل ) فأراه صحيحًا لأمر منها :

١- أنّه قد ثبت ( جنقونا ) من حكاية الفراء ، وحكاية أبي زيد عن العرب ، وكذا ابن الأعرابي ، فلا سبيل إلى رده .

٢- أنّهم صرفوا منه الفعل والمصدر واسم الفاعل كما مر في أصل المسألة ، والقول بأنه تخليط في الاشتقاق دعوى لا دليل عليها .

٣- أنّ الزيادتين قد وقعت في أول الاسم الذي لا يجري على فعله في ( إنْقَل ) و ( إنْقَحَلَة ) كما مرّ ، وهما عربيتان ، فوقوعها في أول ما ليس بعربيّ أولى .

٤- أنّ هذا المذهب معزوٌّ للمتقدمين ؛ على ما ذكر الرضيّ في كلامه الذي سقته عنه آنفًا .

الخلاف في وزن ( مَنَجَنون )

ذكر ابن يعيش أن لسببويه فيه قولين :

أحدهما : أنّه على زنة ( فَعْلُول ) فالميم أصل ، والنون بعدها أصلية ، والنون الثانية لام ، فالكلمة رباعية ، وكررت النون الثانية لتلحق بـ ( عَضْرَفوط ) .<sup>(٤١)</sup>

والآخر : أنّه على ( فَعْلُول ) ، النون الأولى زائدة ، وإحدى النونين الأخريين زائدة ؛ إذ هي مكررة في موضع لام الفعل ، فيكون من ذوات الثلاثة .

وقد اختار ابن يعيش القول الأول ، وهو كونه على ( فَعْلُول ) وأيد اختياره بثلاثة أمور :

الأول : أنّه لا يجوز أن تكون الميم زائدة والنون أصلية ؛ لعدم وجود ( مَفْعُول ) في كلامهم .

والثاني : أنّه لا يجوز أن تكون النون زائدة ؛ لقولهم في تكسيره ( مَنَاجِين ) كذلك تجمعه عامة العرب ، فثبوت النون في الجمع دليل على أصالتها ؛ إذ لو كانت زائدة لقل ( مَجَانِين ) .



والثالث: لا يجوز أن تكون الميم والنون زائدتين؛ إذ لا يجتمع في أول الاسم زيادتان إلا ما كان جارياً على فعله ، ولم يرد في كلامهم ( مَنفَعُول ) .<sup>(٤٢)</sup>  
وابن يعيش في اختياره هذا موافق لابن جنّي في المنصف .<sup>(٤٣)</sup>  
وبمثل قولهما قال ابن عصفور في الممتع ، والرضيّ في شرح الشافية .<sup>(٤٤)</sup>  
وبه جزم الثمانيني ، وأبو حيّان في التكملة .<sup>(٤٥)</sup>

قلت: ما ذكره ابن يعيش وغيره من الاحتجاج بأنه جُمع على ( مناجين ) في التفسير ، فثبوت النون يدل على أصلاتها ليس على إطلاقه ، فأنت تقول في جمع المفعول مفاعيل وفي مقتول مقاتيل ، وفي مضروب مضاريب ، فالميم ثابتة ، كما ترى مع الاتفاق على زيادتها .

والعلماء إنما يذكرون هذا قياساً على ( مجانيق ) في جمع منجنيق ، فكما يدل سقوط النون في مجانيق على زيادتها ، فكذلك ثبوتها في ( مناجين ) دليل على أصلاتها .

أما القول الثاني، وهو كونه على ( فَنَعْلُول ) فلم أرَ من استظهره أو صحّحه من الصرفيين ، غير أنّ الفيومي والفيروز آبادي ذكرا منجنوناً في ( مَجَن ) في معجميهما<sup>(٤٦)</sup> ، وهذا يدل على أنه - عندهما - فَنَعْلُولٌ من ( مَجَن ) .

أما أيّ النونين الأخيرين زائد؟ فقد ذكر الرضيّ أنّ الزائد منهما هو الثاني ؛ كما هو مذهبه في الزائد من المكررين ، واعتلّ لذلك بأنه لو كان الأول زائداً لجاز في جمعه : ( مناجن ) و ( مناجين ) بالتعويض من المحذوف وترك التعويض؛ كما في سفارج وسفاريح .<sup>(٤٧)</sup>

وتعقبه محققو شرح الشافية بأن ( مَنَاجِينَ ) لا يقطع بالدلالة على زيادة الأولى أو الثانية منهما ، فعلى افتراض أن الأولى زائدة فجمعه مناجين بحذف هذه النون الزائدة وقلب الواو ياء ؛ لأنها مدّ قبل الآخر الأصلي ، ويجوز إن جعلت الثانية زائدة أن تقول ( مناجين ) فتحذف النون الأخيرة والواو قبلها ، وتعوض عن المحذوف ياءً قبل الآخر ، فالفرق بين الحالين أن الياء في الوجه الأول واجبة ، وهي منقلبة عن الواو ، وعلى الوجه الثاني جائزة ؛ إذ هي زائدة للعوض .

وهذا يدل على أن التزامهم ( مناجين ) لا يقطع بأحد الوجهين، بل هو مرجّح ويدلّ على خلاف ما استظهر الرضي من كون الثانية هي الزائدة<sup>(٤٨)</sup> .

وهو كما قالوا ؛ إذ الواو واجبة على الوجه الأول ، كما ترى وهو خلاف ما استظهر الرضيّ .

هذا وقد ذكر أبو حيان<sup>(٤٩)</sup> وجهًا ثالثًا في وزن ( مَنَجْنُون ) وهو أنه منفعولٌ من ( جَنَّ ) غير أنه لم يعزّه إلى أحد ، وأظنه يشير إلى صنيع الجوهري في الصّاح ؛ إذ ذكر منجنونًا في ( جَنَّ ) ، وقد تعقبه ابن برّي بأنّ حقّه أن يذكر في ( منجن ) ، ذكر ذلك ابن منظور في اللسان<sup>(٥٠)</sup> ، وقد مرّ بنا أنّ منفعولًا ليس في كلامهم .

والذي يظهر لي صحة ما اختاره ابن يعيش ؛ لما ذكره من الاحتجاج ؛ ولعدم الدليل على زيادة النون الأولى ؛ ولأنّ الأولى الحكم بأصالة الحرف مالم يمنع منه مانع ، على ما ذكر الرضيّ في شرح الشافية<sup>(٥١)</sup> .

الهاء بين الأصالة والزيادة في ( هِرْكَوْلَة ) ونحوها

ذكر ابن يعيش أنّ ( هِرْكَوْلَة ) تعني المرأة الجسيمة ، وذهب الخليل - فيما حكاه الأخفش الأوسط - إلى أن الهاء زائدة ، ووزنها ( هِفْعَوْلَة ) ؛ لاشتقاقه من الرِّكْل ، وهو الرفس بالرجل الواحدة .

قال ابن يعيش : ومثله في زيادة الهاء في أوله : ( هَجْرَع ) وهو الرجل الطويل الأحمق ؛ كأنه مأخوذ من ( الجَرَع ) وهو المكان السهل المنقاد ، وكذلك ( هِبْلَع ) للرجل الأكل ؛ مأخوذ من البلع .

قال : " والذي عليه أكثر الناس القول : إنّ هذه الهاء أصلٌ في ذلك كُله ؛ لقلة زيادتها أوّلاً ، وما ذهب إليه الخليل سديدٌ ؛ لأنّه إذا شهد الاشتقاق بشيء عمِل به ولا التفات إلى قلته أو عدم نظيره ... "

غير أنه عاد فذكر حكاية ثعلب أنّهم قالوا : " هذا أهَجْرُ من هذا ، أي أطول منه ، ثم قال : وهذا ثبتٌ في كون الهاء هنا أصلًا في ( هَجْرَع ) وكذلك الباقي ؛ لأنها من باب واحد<sup>(٥٢)</sup> .

هذا ما ذكره ابن يعيش ، وفيه تردّد بين كون الهاء زائدة أو أصلية ، إلا أنّه قد صوّب قول الخليل في ( هِرْكَوْلَة ) ؛ لدلالة الاشتقاق على ما ذكر .

والحقّ أنّ قول الخليل في ( هِرْكَوْلَة ) فيما حكاه أبو الحسن ؛ أما ( هَجْرَع ) و ( هِبْلَع ) فالقول بزيادتها منسوب لأبي الحسن ، وليس من قول الخليل ؛ كما تُوهم عبارة ابن يعيش - رحمه الله - .

وممن نصّ على هذا ابن جني في سرّ الصناعة ، وابن الحاجب ، وأبو حيّان ،  
والشاطبي .<sup>(٥٣)</sup>

وقد عزا ابن عصفور القول بزيادة الهاء في هذه الكلمات الثلاث إلى أبي الحسن .  
<sup>(٥٤)</sup>

وما ذكره ابن يعيش من صحّة قول الخليل ، واعتلاله بدلالة الاشتقاق هو قول  
ابن جني؛ إذ يقول بعد أن ذكر أن أكثر الناس على أن الهاء أصل :

" ولست أرى بما ذهبَ إليه أبو الحسن والخليل من زيادتها في هذه الأسماء  
الثلاثة بأساً ؛ ألا ترى أنّ الدلالة إذا قامت على الشيء فسبيله أن يقضى به ، ولا  
يُلتفت إلى خلاف ولا وفاق ؛ فإنّ سبيلك إذا صحّت الدلالة أن تتعجب من عدول  
من عدل عن القول بها ، ولا تستوحش أنت من مخالفته إذا ثبتت الدلالة بضدّ  
مذهبه ... ولعمري إنّ كثرة النظر مما يُؤنس ، ولكن ليس إيجاد ذلك بواجب ،  
فاعرف هذا وقِسْهُ " <sup>(٥٥)</sup> ، وبمثل قوله قال الرضيّ في شرح الشافية .<sup>(٥٦)</sup>

أمّا ابن عصفور فقد صحّح زيادة الهاء في ( هُبْلَع ) ؛ لوضوح اشتقاقه من البلع ،  
وردّ زيادتها في ( هَجْرَع ) و ( هِرْكَوْلَة ) ؛ لعدم وضوح الاشتقاق في  
( هَجْرَع ) وقوى قوله بحكاية ثعلب : ( هذا أهجرُ من هذا ) ؛ لاحتمال أن يكون  
من لفظ ( هَجْرَع ) وحذفت لامة الثانية ، وفيه دلالة واضحة على أصالة الهاء .

أمّا (الهَرْكَوْلَة) فذكر أنّ أبا عبيدة حكى أنّها الضخمة الأوراك ، فالهاء أصيلة على  
هذا ؛ إذ لا اشتقاق يقضي بزيادة الهاء ؛ فليس مأخوذاً من ( ركل ) ، فينبغي أن  
يُجعل أصلاً ؛ لأنّه إذا ثبت أنّ الهاء أصلٌ عند من يجعلها بمعنى الضخمة  
الأوراك ؛ فينبغي أن يكون كذلك على معنى الركل ؛ إذ قد ثبتت أصالتها في  
موضع .<sup>(٥٧)</sup>

والذي يظهر لي أن قول ابن عصفور أقرب للصواب ؛ لما ذكر من بُعد  
الاشتقاق في ( هَجْرَع ) و ( هِرْكَوْلَة ) ؛ ولما حكاه ابن برّي عن فطرب أنّ  
( الهَرْكَلَة ) المشي الحسن <sup>(٥٨)</sup> ؛ إذ الركل لا يناسب المشي الحسن عند النساء .

الخلاف في اشتقاق ( لَبَّيْتُ بِالْحَجِّ )

ذكر ابن يعيش في اشتقاق ( لَبَّيْتُ بِالْحَجِّ ) ثلاثة مذاهب :

الأول : أنّه مشتقّ من ( لَبَّيْتُ ) على زنة ( فَعَلْتُ ) من قولهم : ألبّ الرجل  
بالمكان إذا أقام به .

الثاني : أنه مشتق من لفظ ( لَبَيْك ) ؛ فالياء في ( لَبَيْتُ ) هي الياء في ( لَبَيْك ) نفسها .

الثالث : قول يونس : إن أصلها ( لَبَيْب ) على ( فَعَّل ) ، ولا يحمله على ( فَعَّل ) كـ ( بَقَم ) و ( خَضَم )<sup>(٥٩)</sup> ؛ لقلته في الأسماء، ثم أبدل من الباء الثالثة ياءً ؛ للتضعيف ، فصار ( لَبْي ) ، وأبدل من الياء ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار ( لَبِي )، ثم قلبت الألف ياء مع كاف الضمير ؛ كما قلب في ( لَدَى ) و ( كَلَا ) .

وقد اختار ابن يعيش القول الثاني وصحَّه ، وعزاه للمحققين ؛ واحتج له بأنه مأخوذ من ( لَبَيْك ) ، فهو مثلُ ( سَبَحَل ) من سبحان الله ، و ( هَيْلَل ) من : لا إله إلا الله .

ورد قول يونس ووصفه بالضعف ؛ " لأنه لو كان مثل ( لَدَى ) و ( كَلَا ) لثبتت مع الظاهر، وانقلبت مع المضمّر، فلمّا كانت ياء مع الظاهر والمضمّر دلّ على خلاف مذهبه " (٦٠) .

أما القول الأول الذي ذكره ابن يعيش من دون عزّو ، فقد عزاه في اللسان إلى الخليل ؛ إذ يقول : " ... وحكى أبو عبيدة عن الخليل أن أصل التلبية الإقامة بالمكان ، يقال : أَلْبَيْتُ { قلبت } الباء الثانية إلى الياء استتقلاً ؛ كما قالوا تَطَنَيْتُ ، وإنما أصلها تَطَنَنْتُ ... " (٦١)

وقال ابن منظور في ( لَب ) : " ... أصله لَبَيْتُ : فَعَّلْتُ من أَلَبَّ بالمكان ؛ فأبدلت الباء ياءً ؛ لأجل التضعيف ، قال الخليل : هو من قولهم : دار فلانٍ تُلبِّداري ، أي : تُحاذيها ، أي : أنا مواجِهك بما تُحبُّ إجابةً لك ... " (٦٢)

وقد حكى هذا القول ابن جني وعزاه إلى بعضهم<sup>(٦٣)</sup> ، وقال : " إن قول من قال : إن ( لَبَيْتُ بالحق ) من قولنا : ( أَلَبَّ بالمكان ) إلى قول يونس أقرب منه إلى قول سيبويه ؛ ألا ترى أن الباء في ( لَبَيْك ) عند يونس إنما هي بدل من الألف المبدلة من الياء المبدلة من الباء الثالثة في ( لَبَب ) على تقدير قول يونس ... " (٦٤) .

وأما القول الثاني – وهو اختيار ابن يعيش – وعزاه إلى المحققين ، فهو ظاهر كلام سيبويه<sup>(٦٥)</sup> ، وجزم ابن جني في سر الصناعة بنسبته إلى سيبويه ؛ إذ يقول " فأما حقيقة ( لَبَيْتُ ) عند أهل الصنعة فليس أصل يائه باءً ، وإنما الياء في ( لَبَيْتُ ) هي الياء في قولهم : ( لَبَيْك وسعديك ) اشتقوا من الصوت فعلاً ، فجمعه من حروفه وتعرف هذه الظاهرة بالنحت ؛ كما قالوا : من ( سبحان الله ) : ( سَبَحَلْتُ ) ، ومن ( لا إله إلا الله ) ( هَلَلْتُ ) ، ومن ( لا حول ولا قوة إلا بالله ) :

حَوَّلْتُ ، وكذلك أيضًا اشتقوا ( لَبَّيْتُ ) من لفظ ( لَبَّيْكَ ) ، وهذا على قول سيبويه ...<sup>(٦٦)</sup>

فوزن لَبَّيْكَ على هذا القول ( فَعَلَيْكَ ) ؛ إذ الياء فيه للتثنية .<sup>(٦٧)</sup>

وممن قال بهذا القول الرضي ؛ إذ جعل ( لَبَّيْ يُلَبِّي ) مشتقًا من ( لَبَّيْكَ ) ؛ لأن معنى ( لَبَّيْ ) : قال : لَبَّيْكَ ، كما أن معنى ( سَبَّح ) و ( سَلَّمَ ) و ( بَسَّمَلَ ) قال : سبحان الله ، و سلام عليك ، و بسم الله .<sup>(٦٨)</sup>

وأما القول الثالث فهو قول يونس ، كما نصَّ على ذلك ابن يعيش ، وهو عنده اسم مفرد ، قال سيبويه : " وزعم يونس أنَّ لَبَّيْكَ اسم واحد ، ولكنه جاء على هذا اللفظ في الإضافة ؛ كقولك : عليك " ، واعترض عليه سيبويه بقول الشاعر :<sup>(٦٩)</sup>

دعوتُ لما نابني مسورَ أفلبِّي فلبِّي يدي مسورِ

قال : " فلو كان بمنزلة ( على ) لقال ( فلبِّي يدي مسورِ ) ؛ لأنك تقول : على زيد ، إذا أظهرت الاسم " <sup>(٧٠)</sup> .

وهذا الاعتراض قريب ممَّا ذكره ابن يعيش .

وقد أجاب عن هذا الاعتراض أبو عليِّ الفارسي بأنَّ ليونس أن يحتجَّ بأنَّ قوله : ( فلبِّي يدي ) قد جاء على لغة من قال في الوصل : هذه أفعي عظيمة ، وهذه عصي طويلة ، يريد : أفعي ، وعصا ؛ كما حكاه سيبويه عن طييء ، وذكر أنهم يقولونه في الوصل ؛ كما يقولونه في الوقف ، هكذا نقله عنه ابن جني في سر الصناعة ، ثم قال : هذا ليس عذرًا مقنعًا ، وإنما ذكره أبو عليِّ للتأنيس ، واختار بعد ذلك مذهب سيبويه في ( لَبَّيْكَ ) .<sup>(٧١)</sup>

وقال ابن جني في تخريج قراءة الحسن لقوله تعالى : ( يَوْمَ يُدْعَوُ كُلُّ أَنَسٍ ... )<sup>(٧٢)</sup> - بضم الياء وفتح العين - ؛ إنها جاءت على لغة من أبدل الألف في الوصل واوا ؛ نحو : أفعو ، و حبلو ؛ كما ذكر ذلك سيبويه ، وهو في الوقف ؛ إذ الوقف موضع تغيير ، وهو محكي في الوصل عن حاله في الوقف ، وذكر أن من العرب من يبدلها ياءً ، ثم قال : وبهذه اللغة يُحتجَّ ليونس بأنَّ الياء في البيت المُنشدُ ألفٌ بمنزلة ألف ( لَدَى ) و ( عَلَى ) .<sup>(٧٣)</sup>

وقال البغداديُّ بعد نقله كلام ابن جني هذا : " وعلى هذا التخريج يسقط قول سيبويه عن يونس " <sup>(٧٤)</sup> .

وفي ما قاله أبو عليِّ سؤالٌ عند البغدادي ؛ إذ كيف يحسن تقدير الوقف على المضاف دون المضاف إليه في ( لَبَّيْ ) ؟

وأجاب البغدادي بأنّ هذا قد ورد فيما أنشده أبو زيد :

\*ضَخْمٌ نَجَارِي طَيِّبٌ عُنْصِرِي \*

أراد : عُنْصِرِي ، فثقل الراء؛ لنية الوقف، ثم أطلق ياء الإضافة بعد ذلك ، فإذا جاز هنا مع أن المضاف إليه مضمر ، فجوازه مع المظهر أولى. (٧٥)

قلتُ : ويمكن- أيضًا- أن يجاب عما اعترض به سيبويه على يونس بما ذكره ابن هشام في المغني من أنّ شرط مجرور ( لَبِّي ) و ( سَعْدِي ) و ( حناني ) - يعنى المضاف إليهما - أن يكون ضمير خطاب ، وشدّت إضافتها إلى ضمير المتكلم ، وضمير الغائب ، كما شدّت إضافتها إلى الاسم الظاهر ، وذكر البيت المستشهد به . (٧٦)

وهذا الذي ذكره ابن هشام من أنّ إضافة ( لَبِّي ) إلى الظاهر شاذة ؛ كإضافتها إلى ضمير الغائب وافق فيه قول ابن مالك في التسهيل . (٧٧)

وبهذا يسقط الاعتراض على يونس؛ إذ إضافة ( لَبِّي ) إلى الظاهر شاذة ، ولعلّ يونس لا يرى جواز إضافتها إلى غير ضمير المخاطب ؛ كما هو مذهب ابن مالك ، وابن هشام .

غير أنّ أبا حيان يرى عدم الشذوذ ، ويستدل بما استدل به سيبويه ، زاعماً أن سيبويه ساقه مساق المنقاس المطرد . (٧٨)

والذي يظهر لي صحة قول ابن مالك وابن هشام ؛ لعدم ورود السماع الذي يؤيد ما قاله أبو حيان ، على أنّ سيبويه لم يذكر سماع ذلك عن العرب ، وإنّما أورد كلامه وتمثيله ؛ للاحتجاج على يونس في أنّ ( لَبِّي ) ليست كـ ( على ) ونحو ذلك .

وفي المسألة قول آخر للبغدادي في الخزانة ؛ إذ يرى أنّ التلبية من مادة معتلة غير مادة المضعّف ، ولهذا نظائر مثل : ( صَرَّ ) و ( صَرَّى ) ؛ لأنّ ( لَبِّي ) غير منحصر معناه في قول : ( لَبِّيكَ ) ، بل تأتي بمعنى أقام ، ولازم ، مثل ألبّ بالمكان ، واستدل بما أنشده المفضل - في الفاخر - عن طفيل الغنوي (٧٩) :

رَدَدَنْ حُصِينًا مِنْ عَدِيٍّ وَرَهْطَهُوْنِيْمٌ تُلَّبِي فِي الْعُرُوجِ وَتَحْلُبُ

أي : تُلازمها وتُقيم بها . (٨٠)

والذي يظهر لي صحة ما اختاره ابن يعيش من أنّ ( لَبِّيْت ) مأخوذ من ( لَبَّبِكَ ) ؛ كما هو مذهب سيبويه ومَنْ وافقه ؛ إذ المعنى عليه واضح تمام

الوضوح، وهو غير واضح على القول الآخر ، وقد ظهر لي أنّ الجميع أجمعوا على اشتقاقه في الأصل من ( ألب ) أو ( لبّ ) بالمكان إذا أقام به ولزمه، وقد نصّ على ذلك سيبويه ؛ إذ يقول : - في باب ذكر معنى لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ ، وما اشْتُقَّ منه - " حدّثنا أبو الخطّاب أنّه يقال للرجل المداوم على الشيء لا يُفارقه ، ولا يُفلق عنه ، قد أَلَبَّ فلانٌ على كذا وكذا ... " (٨١) .

وقال المبرّد : " فأما تأويل قولهم : ( لَبَّيْكَ ) فإنما يُقال : أَلَبَّ فلانٌ على الأمر : إذا لزمه و دام عليه، فمعناه: مداومة على إجابتك ... " (٨٢) .

وما أظنّ الخلاف وقع إلّا في كون ( لَبَّيْكَ ) مثنى أو مفردًا ، وهذا يدل عليه سياق سيبويه في مناقشة المسألة .

وعلى هذا يكون اشتقاق ( لَبَّيْكَ ) مما أُنْفِق عليه ، وإنما وقع الخلاف في ( لَبَّيْتُ ) فقال سيبويه هي مأخوذة من ( لَبَّيْكَ ) ، وقال يونس من ( لَبَّيْتُ ) والصحيح ما ذهب إليه سيبويه ؛ لما ذكرته أنفًا ، والله تعالى أعلم !

أما كون ( لَبَّيْكَ ) مفردًا أو مثنى ، فالذي يظهر لي أنّ كونه مثنى أصحّ ،  
لأمرين :

أحدهما : أنّه قد سُمع في إفراده ( لَبَّ ) مبنياً على الكسر ؛ مثل : ( أَمْسِ ) و ( غَاقِ ) ؛ حكى ذلك الخليل عليه رحمة الله . (٨٣)

والآخر : التكلّف الظاهر في قول يونس ؛ كما مرّ في صدر المسألة ، أما اعتراض سيبويه عليه فمدفوع بما تقدّم ذكره في مناقشة قول يونس .

الخلاف في أصل ( يَبْسَنُ ) ووزنه

ذكر ابن يعيش في هذه المسألة قولين :

أحدهما : عن أبي عمرو أنّ أصل ( يَبْسَنُ ) في قوله تعالى : ( لَمْ يَبْسَنَّهُ ) (٨٤) ، يَبْسَنَنَّ ، أي يتغيّر ، وهو كقوله تعالى : ( مِنْ حَمًا مَسْنُونٍ ) (٨٥) ، أي : متغيّر ، فأبدل من النون الأخيرة ياء ؛ للتضعيف ، ثم قلبت الياء ألفًا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم حذفّت الألف للجزم ، ودخلت الهاء لبيان الحركة .

والآخر : أنّ ( يَبْسَنُ ) من معنى السّنة ولفظها ؛ إذ المعنى أنّه لم تغيّره السّنون بمرورها ، والهاء أصلية ، ووزنه : ( يَبْفَعَل ) / على قول من قال : سَانَهُهُ ، ومن قال : سَنَةُ سَنَاءٍ ، فالهاء للسكت ، وهذا هو القول المختار عند ابن يعيش . (٨٦)

أما القول الأول فهو معزو إلى أبي عمرو الشيباني في إبدال ابن السكيت<sup>(٨٧)</sup> ، و  
كذا عزاه في اللسان ؛ إذ يقول : " وقال أبو عمرو الشيباني هو من قولهم : ( حَمًا  
مسنون ) فأبدلوا من ( يَسْنَن ) ؛ كما قالوا : تَطْنَيْتُ ، وَقَصَيْتُ أَظْفَارِي " <sup>(٨٨)</sup> .

غير أنّ ابن جنّي عزاه إلى أبي عمرو ابن العلاء ، قال : " قرأت على أبي عليّ  
بإسناده عن أبي عبيدة : قال : سمعتُ أبا عمرو ابن العلاء يقول : ( لَمْ يَسْنَنَّ ) : لم  
يتغيّر ، وهو من قوله تعالى : " من حمًا مسنون " ؛ أي: متغيّر ، فقلت له - يعني  
أبا عليّ - : ( لم يَسْنَنَّ ) من ذوات الياء ، و ( مَسْنُون ) من ذوات التضعيف ، فقال  
: هو مثل ( تَطْنَيْتُ ) ، وهو من الظنّ ، وأصله على هذا القول : لم يَسْنَنَّ ، ثم قلبت  
النون الأخيرة ياء ؛ هربًا من التضعيف ، فصار : ( يَسْنَنِي ) ثم أبدلت الياء ألفًا ،  
فصار ( يَسْنَى ) ثم حذف الألف للجزم فصار : ( لم يَسْنَنَّ ) . <sup>(٨٩)</sup>

ومن هذا النصّ يظهر أن أبا عليّ الفارسيّ ، وابن جنّي لا يريان بأسًا بقول أبي  
عمرو ؛ بل احتجّا له وصوّباه ، وهما بهذا القول مخالفان لاختيار ابن يعيـش .

وجزم ابن عصفور بهذا القول ، وبه اكتفى ؛ إذ لم يذكر غيره ، كما هي عادته  
في ذكر الأقوال وتعقبها . <sup>(٩٠)</sup>

وهذا القول غير مرض عند الزجاج ؛ إذ يرى أنّ ( يَسْنَنُ ) ليس مثل قوله  
تعالى : " من حمًا مسنون " ، فالمسنون عنده هو المصبوب على سُنَّة الطريق .  
<sup>(٩١)</sup>

وليس ما ذكره بلازم في ( مسنون ) فقد ذكر جماعة من المفسرين ، أنّ معناه  
المُنْتَن أي : المتغيّر . <sup>(٩٢)</sup>

ووزن ( يَسْنَنُ ) على هذا القول : ( يَفْعَعُ ) ؛ كما هو واضح في تحليل هذا  
القول .

أما القول الثاني : الذي اختاره ابن يعيـش وصوّبه فهو اختيار الفراء ؛ إذ يقول  
بعد ذكر الأوجه المحتملة : " ونرى أنّ معناه مأخوذ من السّنة ، أي : لم تُغيّره  
السّنون ، والله أعلم " ! <sup>(٩٣)</sup> .

وهذا الوجه ذكره جماعة من المفسرين ، والمعربين مع غيرهم من الأقوال  
المحتملة ، دون ترجيحه على غيره <sup>(٩٤)</sup> .

والهاء على هذا القول أصل فهي لام الكلمة ؛ كما ذكر ابن يعيـش ، ف ( يَسْنَنُ )  
يَفْعَلُ ، وهذا على القول بأن أصل السنة ( سَنَهة ) وقد عزا السمين الحلبيّ هذه  
اللغة إلى الحجازيين <sup>(٩٥)</sup> .



وأما من جعل أصل السنّة ( سَنَوَة ) فلامها المحذوفة واو – وهو اختيار السمين – بدليل تصغيرها على ( سُنِّيَّة ) وجمعها على سنوات، فالهاء زائدة للسكّات، وأصله ( يتسنّى ) فحذفت الألف للجزم<sup>(٩٦)</sup> ووزنه ( يَنْفَعُهُ ) .

هذا وقد جوّز الفراء أن يكون ( يَتَسَنَّهُ ) مأخوذاً من السنة على أن أصلها ( سَنَنَة ) ؛ بدليل تصغيرهم السنّة على ( سُنِّيَّة )<sup>(٩٧)</sup> .

وهذا مردود لقلته ؛ كما ذكر ذلك الفراء بعد أن جعله جائزاً .

وذكر السمين الحلبي أنّه حُكي عن النقّاش أنّه مأخوذ من أسين الماء ، إذا تغيّر ، وردّه النحويون بأنّه وإن كان صحيحاً معنى فهو فاسد اشتقاقاً ؛ إذ لو كان كذلك لقليل يتأسّن<sup>(٩٨)</sup> .

ثم أجاب السمين عن اعتراض النحويين بأنّه يمكن أن يكون في الكلمة قلب مكانيّ ، فأخرت فاؤها – وهي الهمزة – إلى موضع لامها فصارت : ( يَتَسَنَّا ) بالهمزة آخرًا ، ثم أبدلت الهمزة ألفًا ، كما قالوا في ( قرأ ) و ( استهزأ ) : قرا واستهزا ، ثم حذفت الألف للجزم<sup>(٩٩)</sup> .

قلت : وهذا الجواب و إن كان متوجّهًا على القواعد الصرفية ، إلا أن فيه تكلفًا لا يخفى .

وقد نقل صاحب الغريبين عن ابن عرفة أنّ ( يَتَسَنَّهُ ) مأخوذ من قولهم ، سنيه الطعام ، إذا تغيّر<sup>(١٠٠)</sup> .

فهذا وجه آخر في هذه المسألة ، وهو غير بعيد عن القول بأنّه من السنة على القول بأنّ لامها هاء ، فهي سَنَهَة ؛ لتوافقهما في الاشتقاق من ( سَنَة ) .

فهذه الأوجه محتملة ، ويصح أن يحمل عليها ( يَتَسَنَّهُ ) ، إلا ما ذكرته من تجويز الفراء في غير المختار – وما حُكي عن النقّاش أنّها ، غير أنّ أصوبها – في نظري – هو ما ذكره صاحب الغريبين عن ابن عرفة ، وذلك لأمر منها :

- أنّ المعنى عليه واضح تمام الوضوح؛ إذ معنى يتسنه : يتغير ، وهو لا يتأتى على غيره إلا بتأويل .
- أنّ هذا الوجه لا يحتاج إلى شيء من الأمور التي ذكرت ، من قلب ، وحذف ، وتغيير .
- أنّ ابن منظور قال في اللسان : " سَنِه الطعمُ والشرابُ سَنَهًا ، وَتَسَنَّهُ : تَغَيَّرَ ، و عليه وجّه بعضهم قوله تعالى : " فانظر إلى طعامك وشرابك لم

يَنْسَنَّهُ " ، وَالنَّسْنَةُ: التَّكْرُجُ الَّذِي يَقَعُ عَلَى الْخَبْزِ وَالشَّرَابِ وَغَيْرِهِ ، تَقُولُ  
مِنْهُ : خُبِزْتُ مُنْسَنَةً " (١٠١) .

وهذا يعضد هذا القول ويقويه ، ويشهد لصحة اشتقاقه ، دون تكلف ، والله تعالى  
أعلم !

الخلاف في همزة صفراء ، وصحراء ، ونحوهما

ذكر ابن يعيش في همزة صحراء ، وصفراء ، وعُشراء ثلاثة مذاهب: (١٠٢)

أحدها: أنهذه الهمزة هي ألف التانيث، كالتي في (حُبلي) و(بُشري) جاءت بعد  
ألف مدّ زائدة، فالتقى ألفان زائدتان، فلم يجدوا بُدًا من حذف إحداهما أو  
تحريكها، فلم يَجْزُ حذف الأولى ؛ لزوال المدّ، والكلمة مبنية عليه، ولم يحذفوا  
الثانية؛ لزوال علامة التانيث، وحذف الثانية أقبح من الأول، فلم يبق إلا تحريك  
إحداهما، فلم يحرك حرف المدّ؛ لأنّ حرف المدّ إذا حُرِّك فارق المدّ، فوجب  
تحريك الثانية، فانقلبت همزة، فقليل : حمراء، وصفراء، وصحراء.

والثاني: أنّ الألف الأولى في هذه الكلمات للتانيث، والثانية مزيدة للفرق بين  
مؤنث (أفعل) نحو: أصفر وصفراء، ومؤنث (فعلان)، نحو: سكران وسكري.

والثالث: أنّ الألفين معًا للتانيث .

واختار ابن يعيش المذهب الأول ، وقال: " هذا مذهب سيبويه، وعليه  
المُعول " (١٠٣) ، وعلّل اختياره هذا بأنّ العرب " لما جمعوا بعض ما فيه همزة  
التانيث أبدلوا في الجمع ألبتة، ولم يحقّقوها، وذلك قولهم في جمع صحراء،  
وصلفاء: (صحاريّ) و(صلافيّ) ، ولم يرد عنهم إظهار الهمزة في شيء من  
ذلك... ولو كانت الهمزة فيهنّ أصلًا غير مبدلة ل جاءت في الجمع، كما قالوا:  
كوكب درّيّ، وكواكب دراريّ، ورجل قُرّاء ورجال قَراريّ، فجاءوا  
بالهمزة في الجمع لما كانت أصلًا " (١٠٤) .

قال: وإنّما قلبت الهمزة في الجمع هنا ؛ لأنّها منقلبة عن ألف التانيث؛  
لاجتماعها مع الألف الأولى، فإذا جمعت انقلبت الألف الأولى ياءً؛ لانكسار ما  
قبلها، كما انقلبت ألف قُرطاس في قرطيس ، فلمّا انقلبت الألف ياء عادت  
الهمزة إلى أصلها ، وهو الألف؛ لزوال سبب قلبها همزة، ثمّ قلبت ألف التانيث  
ياءً؛ لمجاورتها للياء، التي هي بدل من ألف المدّ قبلها ، ثمّ أدغمنا فقليل:  
صحاريّ، وأورد قول الشاعر (١٠٥)

لقد أغدو على أشقَر يغتال الصّحاريّا (١٠٦)

قلت : ما ذكره ابن يعيش ، واستدل له بقول الشاعر هو الأصل ، ووروده مشدداً خاص بالشعر ، أما جمع صحراء فهو : صَحَارَى وصَحَارِي وصَحْرَاوَات ، قال ابن منظور في اللسان : " وأصل الصَّحَارِي: صَحَارِيٌّ- بالتشديد- وقد جاء ذلك في الشعر " (١٠٧)

ولو استدلَّ ابن يعيش بأنَّ جمع صحراء لم يرد مهموزاً لكان كافياً، غير أنه تبع في ذلك ابن جنبي في سر الصناعة، فهو كثير الأخذ عنه في هذه المسألة وفي غيرها. (١٠٨)

قال صاحب المقاصد الشافية – وهو يستدل على أنَّ الهمزة مبدلة من الألف- " ..لو كانت الهمزة هي العلامة حقيقة لثبتت في الجمع إذا قلت في صحراء صحاري، فكنت تقول : صَحَارِيٌّ، وهذا لا تقوله العرب، وإنما قالوه بالياء، فصارت في الجمع ياء، فدلَّ على أنها غير أصلية " (١٠٩)

وهذا واضح، وأقرب مأخذاً مما احتج به ابن يعيش وغيره .

وهذا الذي اختاره ابن يعيش هو قول سيبويه (١١٠)، وهو قول جماعة من العلماء، منهم الفارسي، وابن جنبي، والثماني، وابن الحاجب، وابن عصفور. (١١١)

وزاد ابن جنبي ، وتبعه ابن عصفور في الاحتجاج لهذا القول بأنَّ الألف قد جاءت للتأنيث في نحو : حُبْلَى وسَكْرَى، والهمزة لم تجئ له، ومتى أمكن حمل الشيء على ما استقر وثبت، كان أولى من أن يُدعى خلاف ذلك. (١١٢)

أما القول الثاني الذي يَعُدُّ الألف للتأنيث ، والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث (أفعل) ومؤنث (فعلان) فقد عزاه ابن يعيش لبعضهم ، ووصفه بأنه واهٍ جداً؛ لأنَّ علامة التأنيث لا تقع حشواً، ومكانها الطرف. (١١٣)

قلت : لم أقف على نسبة هذا القول ، ولا على القول نفسه في مصادر التي رجعت إليها، وضعف هذا القول ظاهر ، وهو مردود بما ذكره ابن يعيش.

وأما القول الثالث: وهو أنَّ الألفين معاً للتأنيث فقد ردّه ابن يعيش وضعفه؛ لعدم النظر؛ إذ لا يُعلم علامة تأنيث على حرفين، فيحمل هذا عليه، وزعم أنَّ مَنْ أطلق عليهما ذلك ، وسماها ألفي التأنيث تَسَمَّحَ في العبارة وتَجَوَّزَ.

ولم يعزُ ابن يعيش هذا القول إلى أحد ممّن سبقه، وهو معزوٌّ للأخفش (١١٤)، وبه قال الفراء؛ إذ جعل علامات المؤنث ثلاثاً، فذكر منها الهاء الفارقة بين المذكر والمؤنث ، والمدة الزائدة مثل : الضَّرَاء ، والحمرَاء، والياء – يعني الألف المقصورة- في مثل : حُبْلَى وسَكْرَى . (١١٥)

وممن قال بهذا القول -أيضًا- أبو حاتم السجستاني، وأبو القاسم الزجاجي، وابن التستري، وابن فارس، وابن بابشاذ.<sup>(١١٦)</sup>

فهذه أقوال ثلاثة، ثانيها غير مذكور إلا عند ابن يعيش، ولم أقف عليه عند غيره، وقد سبق أنه غير معزو إلى أحد بعينه.

والذي يظهر لي أن اختيار ابن يعيش في هذه المسألة سديد؛ لما اعتل به من علل، غير أن القول الثالث، وهو أن الهمزة زيدت للتأنيث من أول وهلة قول حقيق بالقبول - أيضًا - وينبغي ألا يُلام قائله؛ وذلك لعدة أمور منها:

- كثرة القائلين به، ولا سيما في كتب المذكر والمؤنث.
- أن الجمع الذي ذكر في جمع صحراء على صحاري - بالتشديد- أصل مهجور، وروده محصور على الشعر، كما أشرت إليه في مناقشة المسألة.
- أن هذا القول أمره ظاهر، فليس فيه التكلف الذي في القول المختار عند ابن يعيش، ولا شك أن القول الثالث أقرب إلى التيسير على الشادين، والمبتدئين في تعلم هذا العلم، والله تعالى أعلم.

الجمع بين إعلال العين واللام في كلمة واحدة

ذكر ابن يعيش -رحمه الله - أنه قد اجتمع في (ماء) و(شاء) إعلان: قلب العين ألفًا، وإعلال اللام بقلبها همزة، و ذكر في هذه المسألة مذهبين:

أحدهما: مذهب المازني، وهو أن هذا من الشاذ الذي لا يقاس عليه.

والآخر: مذهب الجرجاني أن الإعلال في هاتين الكلمتين ليس محظورًا، والمحظور الجمع بين إعلالين في أحرف المدّ واللين؛ لكثرة اعتلالهنّ، وتغيرهنّ، وأمّا الهاء والهمزة فحرفان صحيحان أبدل أحدهما من الآخر على قلة وندرة، فلا يُعدّ إعلالهما إعلالًا.

وصحّ ابن يعيش مذهب المازني؛ لما في ذلك من إجحاف بالكلمة بلحاق التغيير لعينها ولامها<sup>(١١٧)</sup>.

ما ذكره ابن يعيش من عدم توالي إعلالين هو مذهب عامة الصرفيين، غير أن الرضيّ اعترض على إطلاق هذا القول فقال: " وقولهم لا يُجمعين إعلالين في كلمة واحدة، فيه نظر؛ لأنهم يجمعون بين أكثر من إعلالين في كلمة"<sup>(١١٨)</sup>

وذكر أمثلة من مسائل التمرين ممّا فيه إعلان أو أكثر، وذكر بناء (فَيَعَل) من حَوَيْتُ على: (حَيٌّ) ، ثمّ قال : وغير ذلك ممّا يكثر تعداده، غير أنّ هذا القول ممكن في الثلاثي؛ لأنّه لخفته لا يحتمل ذلك ، ووصف إعلال (ماء) و(شاء) بالقلة<sup>(١١٩)</sup>.

وفي كلام أبي عليّ الفارسيّ- فيما نقله عنه ابن جنّي - ما يدلّ على جواز اجتماع إعلال العين واللام ؛ إذ سأله بعض حاضري المجلس ممّن يقرأ عليه فقال: " أفیجمع على الكلمة إعلال العين واللام؟ فقال: قد جاء من ذلك أحرف صالحة، فيكون هذا منها، ومحمولاً عليها " <sup>(١٢٠)</sup>

وقد ذكر ابن جنّي بعد هذا الكلام كلمات أُعلت فيها العين واللام ،ومنها : (ماء) و(شاء) وأنشد قول الشاعر<sup>(١٢٢)</sup>

مَنْ رَأَى مِثْلَ مَعْدَانَ بْنِ يَحْيَى إِذَا مَا النَّسْعُ طَالَ عَلَى الْمَطِيئِ

وذكر أنّ أصل (رَأَى) : (رَأَى) فأبدل الهمزة ياء ، كما في نحو: (سَأَيْتُ) و (قَرَيْتُ) و (أَخْطَيْتُ) في : (سَاءَأْتُ) و (قَرَأْتُ) و (أَخْطَأْتُ) ثمّ أبدل الياء ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثمّ حذف هذه الألف المنقلبة عن الياء - وهي لام الفعل- لالتقائها ساكنة مع الألف التي هي عين الفعل.<sup>(١٢٣)</sup>

ونقل عن أبي عليّ أنّ الشاعر أراد (رَأَى) وحذف الهمزة ؛ كما حذفها في (أَرَيْتُ) ونحوه ، وقد وقع في الكلمة على هذا القول إعلان : حذف الهمزة ، وقلب الياء ألفاً ، وهما إعلان متواليان .<sup>(١٢٣)</sup>

وذكر ما حكاه سيبويه من قول بعض العرب : (جَأَيْجِي) وفيه إبدال الياء - وهي عين الفعل - ألفاً ، وحذف الهمزة تخفيفاً ، فأعلت العين واللام ، ومثله أيضاً حكايته : (سَأَيْسُو) .<sup>(١٢٤)</sup>

ومنها قولهم في النكاح : (البَاءُ) - عن ابن جنّي - ؛ إذ أجاز أن تكون همزته مبدلة من الهاء التي تظهر في الباه .<sup>(١٢٥)</sup>

وفي كلام ابن جنّي ما يوحي بأنّ هذا الأمر كثير ، غير أنّه اكتفى بذكر أمثلة لما اجتمع فيه إعلال العين واللام .<sup>(١٢٦)</sup>

ومما اجتمع فيه إعلال العين واللام اسم الفاعل من الفعل الأجوف المهموز اللام ، نحو(نَاءٌ) و (سَاءٌ) و (شَاءٌ) و(جَاءٌ) فإن اسم الفاعل من هذه الأفعال:(نَاءٌ) و (سَاءٌ) و (شَاءٌ) و(جَاءٌ) فتهمز العين ؛ كما في(بائع) و (قائل) فتجتمع فيه همزتان ، هذه الهمزة التي هي بدلٌ ، والهمزة التي هي لام الفعل ، فأبدل من الثانية ياءً ؛ للكسرة قبلها ، ثمّ تحذف الياء ، وتعلّ إعلال (

قَاضٍ ( ووزنه ( فاع ) بحذف اللام ، فقد اجتمع فيه إعلال العين بقلبها همزة و  
إعلال اللام بحذفها ، وهذا على مذهب سيبويه والجمهور .

وذهب الخليل إلى أنّ في الكلمة قلباً مكانياً ، قدمت فيه اللام – الهمزة – إلى  
موضع العين، ثم أعلنت إعلال قاضٍ ، فليس فيها إلا حذف العين ، ووزنها عنده  
( قال ) . ( ١٢٧ )

وقد اختار أبو عليّ الفارسي مذهب الخليل في – البصريات – وجعله في  
التكلمة أقيس ؛ لعدم اجتماع إعلالين في كلمة . ( ١٢٨ )

وتعقبه ابن جني بقوله : " ويقال لأبي عليّ : إن الذي قال : ( شاء ) قد قدّم  
اللام ، وقلب العين ياءً ، و أصله ( شائو ) ، فهذا – أيضاً – إعلالان ،  
والقولان متقاربان ؛ إلا أن هذا لا يلزم أبا عليّ في ( جئت ) ونحوه من ذوات  
الياء " ( ١٢٩ )

والذي يظهر لي- في هذه المسألة- أنّ قول الجمهور أرجح ؛ لأمرين :

أحدهما : أنّه قد وقع في قول الخليل تفريق بين ما كانت عينه أوّاء، وما كانت  
عينه ياء ، والأصل أن يسير الباب على سنن واحد .

والآخر : أنّ القلب المكاني باب السّماع ، وهو قول عامّة النحويين ؛ إلا ما  
جاء عن الخليل في هذا الباب .

وبناء على هذا فإنّ الذي يظهر لي أنّ الجمع بين الإعلالين – أعني إعلال العين  
واللام – جائز ؛ لوروده في كلمات صالحة مسموعة عن العرب ، إضافة إلى  
أنّ القياس قد أدّى إليه كما في اسم الفاعل المذكور آنفاً .

وقد بقي لي تعقيب على قول ابن يعيش – رحمه الله – وذلك أنه ساوى بين ( ماء )  
و ( شاء ) ، فأما ( ماء ) فهو على ما قال عينه واو ، ولأمله هاء ؛ بدليل  
جمعه على أمواه وتصغيره على ( مؤيه ) .

أما ( شاء ) ففيه ثلاثة مذاهب :

أحدها : أنّ شاء ليست جمعاً لـ ( شاة ) وإنما هي اسم جمع ، ولألمها ياء أو واو  
، وليست هاءً كلام شاة ، فهي ليست من لفظ الشاة ؛ إذ هي كامراًة و نسوة ،  
ونفر ، وهذا مذهب سيبويه ؛ إذ يقول : " وأما الشاء فإنّ العرب تقول فيه : ( شوئي )  
– يعني في التصغير – وفي شاة : ( شويهة ) والقول فيه أنّ ( شاء ) من  
بنات الياءات أو الواوات التي تكون لاماتٍ ، و ( شاة ) من بنات الواوات التي

تكون عينات ولامها هاء ... ، و إنما ذا كامرأة ونسوة ، والنسوة ليست من لفظ امرأة ، ومثله : رجلٌ ونفر " (١٣٠)

وإلى هذا المذهب مال الفارسيّ في الحليّات<sup>(١٣١)</sup>، واختار في الشيرازيات<sup>(١٣٢)</sup>، أن تكون العين واواً واللام ياء ؛ لأنّ باب ( طَوَيْتُ ) أكثر من باب ( قُوَّة ) . وهو في اختياره هذا موافق لسيبويه - أيضاً - ؛ إذ نصّ سيبويه على أن لام شاء ياء .<sup>(١٣٣)</sup>

وثانيها : أنّ لام ( شاء ) هاء، وعينها واو ، - وهو ما ذكره ابن يعيش - وإلى هذا القول أشار ابن جني في سرّ الصناعة، فجعلها نظير (ماء) غير أنّ ابن جني ذكر المذهب الأول أيضاً .<sup>(١٣٤)</sup>

وممن ذكر هذا القول الثمانيّ ؛ إذ يقول : " وقد قال قومٌ ( شاء ) أصله ( شَوَّة ) ؛ لقولهم : تَشَوَّهْتُ شاةً ؛ إذا صدّتها ، فقلّبوا من الواو ألفاً ، ومن الهاء همزة فقالوا : ( شاء ) " <sup>(١٣٥)</sup>، وقد ذكر مذهب سيبويه السابق دون نسبة بعد هذا النصّ .

وقد سها محقق كتاب الثمانيّ فعزا هذا المذهب إلى سيبويه ونقل كلام سيبويه في ( شاة ) والصحيح من مذهب سيبويه هو ما قدّمته في المذهب الأول .<sup>(١٣٦)</sup>

وثالثها : ما ذكره ابن جني نقلاً عن الفارسيّ - وقت القراءة عليه - من أن ( شاء ) جمع شاة من غير لفظها ؛ لئلا يجتمع فيها قلب الواو ألفاً ، وقلب الهاء همزة .<sup>(١٣٧)</sup>

وقال ابن جني معترضاً : " ما تصنع بقولهم : ( شَوِيٌّ ) ألا تراه بغير همزٍ ، ولو كانت الهمزة في ( شاء ) أصلية لوجب أن يقول ( شَوِيٌّ ) " <sup>(١٣٨)</sup> فأجابه أبو عليّ بجوابين :<sup>(١٣٩)</sup>

أحدهما : أنّ ( شاء ) من غير لفظ شويّ .

والآخر : أن تخفيفه مما أجمع عليه ، فهو في التخفيف مثل : " النبيّ ، والبريّة ) .

وفي كلام أبي عليّ - في الشيرازيات-<sup>(١٤٠)</sup> ما يخالف ما ذكره ابن جني ، فقد ذكر أبو عليّ أن القول بأن الهمزة أصل غير منقلبة فيه شذوذ في موضعين :

أحدهما : أنه يلزم من جعل اللام همزة بأنّ ( الشَوِيٌّ ) أجمع على تخفيفهمثل البريّة ، وهو قليل خارج عن القياس فلا يتعدى به موضعه .

والآخر : أنهم قالوا : ( شَاوِيٌّ ) وأجمعوا عليه، ولو كان الأصل الهمز ،  
لكان قياسه ألا يقع الإجماع على الواو ؛ إذ يجوز فيما كان منقلبًا الأمران :  
الهمز والقلب إلى واو ، نحو عطائي و عطوي .

وواضح أنّ هذا الكلام مناقض لما ذكره ابن جني ، فلعلّ أبا علي رجع عمّا  
ذكره ابن جنيّ عنه أثناء القراءة ، وأثبت هذا في كتابه الشيرازيات ، ولم يطلع  
عليه ابن جني .

وهو على كلّ حال مذهب ضعيف ، لا يؤيده دليل واضح من السماع  
أو القياس .

ومما تقدّم يتضح أن ابن يعيش اكتفى بذكر مذهب واحد اختاره، أو لم يقف  
إلا عليه، وإن كنت أرجح الاحتمال الأول؛ لسعة علم ابن يعيش— رحمه الله- .

والذي أميل إليه واختاره من هذه المذاهب مذهب سيبويه ؛ لقوة أدلته ، وقد وقع  
الجمع بين إعلال العين واللام على المذهبين الأول والثاني ، مما يدل على أنّ  
الجمع بينهما أمر جائز ، والعلم عند الله تعالى !



## الخاتمة:

من النتائج التي توصل إليها البحث ما يأتي :

- أنّ ابن يعيش – رحمه الله- كان ذا شخصية علمية واضحة ظهرت في مناقشاته لبعض المسائل، وترجيحه بين المذاهب، ولم يتعصب للمذهب البصري في جميع اختياراته، بل اختار مذهب الكوفيين في بعض المسائل.
- اعتمد ابن يعيش في اختياراته على السماع والقياس ، مع تأثر واضح بأراء سيبيويه ، وابن جني ، الذي أكثر الأخذ عنه ، فقد أورد كثيرًا مما ذكره ابن جني في كتابه ( سرّ صناعة الإعراب) .
- ابن يعيش يميل إلى الإيجاز في بعض المسائل ، غير أنّ هذا الإيجاز لا يخل بعرض المسألة .
- ظهر لي صحة اختيار ابن يعيش في بعض المسائل ، وقوة أدلته، كما في مسألة (منجنون) وكذا مسألة اشتقاق ( لبيت بالحج) ، وغيرهما ممّا تراه مبنوثًا في دراسة المسائل .
- ظهر للباحث صحة الجمع بين إعلال العين واللام في كلمة واحدة ؛ لورود السماع به ؛ وموافقته للقياس على مذهب الجمهور في اسم الفاعل من الفعل الأجوف المهموز اللام، على ما بينته في الدراسة .

## الحواشي:

- (١) ينظر: المنصف ٢٧/١، والتبصرة والتذكرة ٧٨٤/٢، ونزهة الطرف للميداني ١١٤/١، وشرح ابن الناظم ٨٢٤/١،
- (٢) ينظر: الكتاب ٢٨٩/٤، والمقتضب ٦٧/١، والمنصف ٢٧/١، والمقاصد الشافية ٢٨٦/٨ وما بعدها، والجُذب: ضرب من الجنادب، ومن الجراد ضخم.
- (٣) ينظر: شرح الملوكي ٢٧/٢٦.
- (٤) الطُّحْلُب: خضرة تعلق الماء المزمّن.
- (٥) القعدد: الجبان اللثيم القاعد.
- (٦) الدخل: المداخل المُباطن.
- (٧) شرح الملوكي ٢٧/٢٧.
- (٨) العُوْطَط: الناقة لم تحمل سنين من غير عُفْر.
- (٩) المَهْدَد: اسم من أسماء النساء، والقَرْدَد: ما ارتفع من الأرض.
- (١٠) ينظر: نزهة الطرف ١١٢/١، شرح ابن الناظم ٨٢٤/١، وارتشاف الضرب ١٢٣/١ وشرح الأشموني ١٧٥٤/٤.
- (١١) شرح ابن الناظم ٨٢٤/١.
- (١٢) ينظر: شرح ابن الناظم ٨٢٥/٨٢٤.
- (١٣) ينظر: شرح الشافية ٤٧/١.
- (١٤) ينظر: ارتشاف الضرب ١٢٣/١.
- (١٥) التسهيل / ٢٩١، وينظر: المساعد ١٥/٤.
- (١٦) نزهة الطرف لابن هشام / ١٠٧، وأوضح المسالك ٣٦١/٤.
- (١٧) المقاصد الشافية ٢٨٧/٨.
- (١٨) المصدر السابق نفسه.
- (١٩) شرح ابن الناظم / ٨٢٥.
- (٢٠) المصدر السابق نفسه.

- (٢١) ينظر: المنصف ٢٧/١
- (٢٢) ينظر الممتع/٦٧.
- (٢٣) ينظر: شرح التصريح ٤٤٢/٤.
- (٢٤) ينظر: حاشية ياسين على التصريح ٤٤٣/٤.
- (٢٥) ينظر المقاصد الشافية ٢٨٧/٨.
- (٢٦) ينظر: شرح الملوكي/١٥٤، ١٥٥، وينظر مذهب سيوييه في الكتاب ٣٠٩/٤ ورأي المازني في المنصف ١٤٦/١.
- (٢٧) ينظر: المنصف ١٤٧/١.
- (٢٨) ينظر: شرح التصيف/٢٥١-٢٥٤.
- (٢٩) ينظر: الممتع /١، ٢٤٩، ٢٥١، ٢٥٤.
- (٣٠) ينظر: الكناش ٢/٢٠٨، ٢٠٩.
- (٣١) ينظر: ارتشاف الضرب/١٩٦.
- (٣٢) ينظر: المقتضب ٥٩/١، ودقائق التصريف/٣٥٧، والشيرازيات ٥٢٧/٢، والتكملة ٥٦١/١، وشرح الشافية ٣٥١/٢-٣٥٥.
- (٣٣) تنظر نسبه له في الارتشاف/١٩٦.
- (٣٤) المنصف ١٤٧/١.
- (٣٥) المحكم ١٥٠/٦ (جنق).
- (٣٦) لسان العرب (جنق).
- (٣٧) المصدر السابق (مجنق).
- (٣٨) ينظر: شرح التصريف للثمانيني /٢٥١، وشرح الشافية ٣٥٠/٢.
- (٣٩) ينظر: شرح الشافية ٣٥٠/٢.
- (٤٠) شرح الشافية ٣٤٤/٢.
- (٤١) العصفوط : ذكر العطاء.
- (٤٢) ينظر: شرح الملوكي/١٥٦، ١٥٧، وانظر كلام سيوييه في الكتاب ٢٩٢/٤، وقد جزم بالقول المختار في ٣٠٩/٤، والمنجون :

الدولاب التي يستقى عليها، ويقال : منجنين، ينظر : لسان العرب(منجن).

(٤٣) ينظر : المنصف/١٤٥.

(٤٤) ينظر: الممتع/١ ٢٥٥، ٢٥٦، وشرح الشافية/٢ ٣٥٥.

(٤٥) ينظر: شرح التصريف/ ٢٥٤، والتكملة/ ٥٦٢.

(٤٦) ينظر: المصباح المنير (مجن)، والقاموس المحيط (مجن) .

(٤٧) ينظر: شرح الشافية/٢ ٣٥٤.

(٤٨) ينظر: الحاشية رقم (٣) من شرح الشافية /٢ ٣٥٤، ٣٥٥.

(٤٩) ينظر: ارتشاف الضرب/١٩٦.

(٥٠) ينظر: لسان العرب (منجن).

(٥١) ينظر: شرح الشافية/٢ ٣٥٤.

(٥٢) ينظر: شرح الملوكي/٢٠٤، ٢٠٥، وانظر حكاية ثعلب في مجالسه/٤٥٧.

(٥٣) ينظر: سر الصناعة/٥٦٩، وشرح الشافية/٢ ٣٨٣، وارتشاف الضرب/٢١٩ والمقاصد الشافية/٨ ٤٧١.

(٥٤) ينظر: الممتع/١ ٢١٩.

(٥٥) سر الصناعة /٥٧٠، ٥٧١.

(٥٦) ينظر: شرح الشافية/٢ ٣٥٨.

(٥٧) ينظر: الممتع/١ ٢١٩، ٢٢٠.

(٥٨) ينظر: لسان العرب(هركل).

(٥٩) البقم: العندم ، صيغ معروف، وخضم : موضع.

(٦٠) ينظر: شرح الملوكي/٢٤٧، ٢٤٨.

(٦١) لسان العرب (لبي).

(٦٢) المصدر السابق (لب).

(٦٣) ينظر: سر الصناعة/٧٤٤.

- (٦٤) سر الصناعة/ ٧٤٧، ٧٤٨.
- (٦٥) ينظر: الكتاب/١/٣٥٤.
- (٦٦) سر الصناعة/٧٤٤، ٧٤٨.
- (٦٧) ينظر: خزانة الأدب/٢/٩٥.
- (٦٨) ينظر: شرح الكافية/١/٢٩٥.
- (٦٩) البيت لرجل من بني أسد في شرح شواهد المغني/٢/٩١٠ ، وبلا  
نسبة في الكتاب/١/٣٥٢، وشرح أبيات سيويه/١/٣٤٤ .
- (٧٠) الكتاب/١/٣٥٢.
- (٧١) ينظر: سر الصناعة/ ٧٤٧.
- (٧٢) جزء من الآية (١٥) من سورة الإسراء، ونسبتها للحسن في  
المحتسب ٢/٢٢.
- (٧٣) ينظر: المحتسب/٢/٢٢، ٢٣.
- (٧٤) خزانة الأدب/٢/٩٤.
- (٧٥) ينظر: خزانة الأدب/٢/٩٤، ٩٥.
- (٧٦) ينظر: مغني اللبيب/٢/٥٧٨.
- (٧٧) ينظر: شرح التسهيل/٢/١٨٦.
- (٧٨) ينظر: التذييل والتكميل /٧/١٧٨.
- (٧٩) ديوانه/ ٤٧ ، ولسان العرب (لب).
- (٨٠) ينظر: خزانة الأدب/٢/٩٧.
- (٨١) الكتاب/١/٣٥٣.
- (٨٢) المقتضب/٣/٢٢٥.
- (٨٣) ينظر قول الخليل في الكتاب /١/٣٥١.
- (٨٤) سورة البقرة ، من الآية: ٢٥٩.
- (٨٥) سورة الحجر، الآية: ٢٦.
- (٨٦) ينظر : شرح الملوكي/٢٥٢، ٢٥٣.

- (٨٧) ينظر: الإبدال/١٣٤، وعزاه الهروي في الغريبيين ٩٤٣/٣ إلى الشيباني.
- (٨٨) لسان العرب (سنه).
- (٨٩) سر الصناعة / ٧٥٨.
- (٩٠) ينظر: الممتع / ٣٧٣.
- (٩١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٤٣/١، ٣٤٤.
- (٩٢) ينظر: تفسير الماوردي ٣٣٢/١، والمحزر الوجيز ٣٤٩/١، وتفسير الرازي ٣١/٧، والجامع لأحكام القرآن ١٩١/٣.
- (٩٣) معاني القرآن ١٧٢/١.
- (٩٤) ينظر: إعراب القراءات السبع لابن خالويه ٩٣/١ وما بعدها، وغرائب التفسير للكرماني ٢٢٧/١ وما بعدها، وتفسير الرازي ٣٠/٧، ٣١، وتفسير القرطبي ١٩٠/٣، ١٩١، والدر المصون ٦٢٥، ٦٢٦.
- (٩٥) ينظر الدر المصون ٦٢٥/١.
- (٩٦) المصدر السابق نفسه.
- (٩٧) ينظر: معاني القرآن ١٧٢/١.
- (٩٨) ينظر: الدر المصون ٦٢٥/١.
- (٩٩) المصدر السابق نفسه.
- (١٠٠) الغريبيين ٩٤٣/٣.
- (١٠١) لسان العرب (سنه).
- (١٠٢) ينظر: شرح الملوكي / ٢٦٧ - ٢٧٠.
- (١٠٣) شرح الملوكي / ٢٦٨.
- (١٠٤) المصدر السابق نفسه.
- (١٠٥) البيت للوليد بن يزيد في ديوانه / ٧٤، وسر الصناعة / ٨٦، والممتع في التصريف / ٣٣٠.
- (١٠٦) ينظر: شرح الملوكي / ٢٦٩، ٢٧٠.
- (١٠٧) لسان العرب (صح).

- (١٠٨) ينظر: سر الصناعة ٨٣-٨٦.
- (١٠٩) المقاصد الشافية ٣٤٦/٦ .
- (١١٠) ينظر : الكتاب ٢١٣/٣-٢١٥.
- (١١١) ينظر -على الترتيب- : التكملة /٣٣٣ ، وسر الصناعة ٨٥، ٨٤ ،  
وشرح التصريف ٣٢١ ، والإيضاح في شرح المفصل ٥٥٢/١ ، والممتع  
٣٢٩/١ ، ٣٣٠ .
- (١١٢) ينظر سر الصناعة ٨٤ ، والممتع ٣٢٩ .
- (١١٣) ينظر شرح الملوكي ٢٦٩ .
- (١١٤) ينظر : شرح ألفية ابن معطي /١٢٣٩ ، والمنهاج في شرح جمل  
الزجاجي للعلوي ٢٥٠/٢ .
- (١١٥) ينظر : المذكر والمؤنث ٥١ .
- (١١٦) ينظر -على الترتيب- : المذكر والمؤنث للسجستاني ٣٦ ،  
والجمل/٢٩١ ، والمذكر والمؤنث لابن التستري ٤٧ ، والمذكر  
والمؤنث لابن فارس ٤٦ ، ونسبته إلى ابن بابشاذ في المنهاج في شرح  
الجمل للعلوي ٢٥٠/٢ .
- (١١٧) ينظر شرح الملوكي /٢٨٣ وما بعدها ، وينظر قول المازني في  
المنصف ١٤٤/٢ .
- (١١٨) شرح الشافية ٩٣/٣ .
- (١١٩) ينظر المصدر السابق ٩٣/٣ ، ٩٤ ، وفيه أن ( حَيَّيْ عَلَى ) فَيَعْلُ  
من ( حَوَيْتُ ) ، وقال المحقق أصل ( حَيَّيْ ) : حَيَّوِي - كدحرج- فقلبت الياء  
ألفًا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء  
وأدغمت في الياء فصارت حَيَّيْ ، كذا قال المحقق ، والياء ساكنة ؛ كما  
ترى ، فلا وجه لقبها ألفًا ، وليس فيها إلا اجتماع الواو والياء ، وسبق  
إحداهما بالسكون ، فقلبت -حينئذ - الواو ياء ، ثم أدغمت في الأخرى ،  
وهذا سهو من المحقق - عفا الله عنه - والذي يظهر لي أن صحة  
عبارة الرضي: وكذا قولهم : ( حَيَّيْ ) على فَيَعْلُ من حَوَيْتُ ، يريد البناء  
على هذا الوزن من حَوَيْتُ ، وليس المقصود حَيَّيْ كما أثبتتها المحقق ،  
والذي أوقعه في هذا مجيء ( على ) بعدها ، فظن أنها حَيَّيْ على ، وأتبع  
ذلك بأن الأصل حَيَّوِي ، ثم أجرى فيه الإعلال المتقدم ذكره ، وليست

حيّ على ، ولا حيّ علي واوية، كما معلوم لدى الصرفيين ، وهذا الذي ذكره الرضيّ ذكره المازنيّ في التصريف، فقال: " وتقول في فيعل من حَوَيْتُ وَفَوَيْتُ حَيًّا ، وَفَيًّا، تَقْلِبُ الْعَيْنَ يَاءً؛ لِأَنَّ قَبْلَهَا يَاءُ سَاكِنَةٌ، وَتَقْلِبُ اللَّامَ أَلْفًا ؛ لِأَنَّ أَصْلَهَا التَّحْرِيكَ، وَقَبْلَهَا فَتْحَةٌ" وقال ابن جنّي : أصلها: حَيَّوْ؛ لِأَنَّهَا مِنْ مَضَاعِفِ الْوَاوِ؛ لِقَوْلِكَ: الْحُوَّةُ،(المنصف ٢/٢٧٩ ) ؛ وبهذا يتضح أنّ في الكلمة إعلالين ، أما ما ذكره المحقق فليس فيه إلا قلب الواو ياء، فقد وقع في تحريف كلام الرضيّ ، وسها فذكر إعلالا غير صحيح.

(١٢٠) سر الصناعة / ٧٩٠ .

(١٢١) البيت بلا نسبة في الحليّيات ٤٧/ - وفيه : ( ابن ليلي ) موضع ( ابن يحيى ) - ، و سر الصناعة / ٧٩١ ، ولسان العرب ( رأى ) .

(١٢٢) ينظر : سر الصناعة / ٧٩٠ ، ٧٩١ .

(١٢٣) ينظر: سر الصناعة / ٧٩٢ ، وهو بمعناه في المسائل الحليّيات للفارسي / ٤٧ .

(١٢٤) ينظر : سر الصناعة / ٧٩٢ .

(١٢٥) ينظر : المنصف ٢/ ١٥٢ ، و سر الصناعة / ٧٩٢ .

(١٢٦) ينظر : سر الصناعة / ٧٩٣ .

(١٢٧) ينظر : الكتاب ٢/ ٣٧٨ ، والتكملة للفارسي / ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، والمنصف ٥١/٢ وما بعدها .

(١٢٨) ينظر : المسائل البصريّيات ٢٥٢/١ والتكملة / ٦٠٣ .

(١٢٩) المنصف ٢/ ٥٣ ، ٥٤ .

(١٣٠) الكتاب ٣/ ٤٦٠ .

(١٣١) ينظر : الحليّيات / ٤١ .

(١٣٢) ينظر : الشيرازيات ٢/ ٥٥٠ .

(١٣٣) ينظر : الكتاب ٣/ ٤٦٠ .

(١٣٤) ينظر : سر الصناعة / ٧٩٠ .

(١٣٥) شرح التصريف / ٣٣٥ ، ٣٣٤ .



- (١٣٦) المصدر السابق ، الحاشية رقم (٤) صفحة ٣٣٤ .
- (١٣٧) ينظر : المنصف ١٤٥/٢ ، ١٤٦ .
- (١٣٨) المنصف ١٤٦/٢ .
- (١٣٩) المصدر السابق نفسه .
- (١٤٠) ينظر : المسائل الشيرازيات ٥٥٠/٢ فما بعدها .

## المصادر والمراجع:

- الإبدال ، لابن السكيت ، تحقيق د. حسين محمد محمد شرف ، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي ، تحقيق د. رجب عثمان محمد، و د. رمضان عبد التواب، ط١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م ، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- إعراب القراءات السبع وعللها ، لابن خالويه ، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، طه ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م
- الإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب ، تحقيق د . موسى العليبي ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ ، بغداد .
- -التبصرة و التذكرة ، الصيمري ، تحقيق د. فتحي أحمد علي الدين ، ط ١ ، من مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، -الجزء السابع- تحقيق د. حسن هندأوي، ط١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م ، كنوز اشبيلية، الرياض .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك ، تحقيق د. محمد كامل بركات، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م، دار الكتاب العربي ، مصر.
- التفسير الكبير \_ مفاتيح الغيب \_ الرازي ، ط ١ ، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م ، دار الكتب .
- التكملة، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، ط٢، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٩ هـ - ١٩٩١ م .
- الجامع لأحكام القرآن ،للقرطبي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م
- الجمل، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق د. علي توفيق الحمد، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م مؤسسة الرسالة، دار الأمل.

- خزانة الأدب و لب لباب لسان العرب ، البغدادي ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط ٢
- ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، للسمين الحلبي، تحقيق علي محمد معوض وآخرين ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- دقائق التصريف ، لأبي القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب ، تحقيق د. حاتم صالح الضامن ، ط ١ ، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م ، دار البشائر ، دمشق .
- ديوان طفيل الغنوي ، تحقيق د . محمد عبد القادر أحمد ، ط ١ ، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م ، دار الكتاب الجديد ، بيروت.
- ديوان الوليد بن يزيد، جمع وتحقيق ف . فابريلي ، ط ٣ ، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م ، دار الكتاب الجديد، بيروت.
- سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق د. حسن هندأوي، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، دار القلم، دمشق .
- شرح أبيات سيبويه ، لأبي محمد يوسف بن المرزبان السيرافي ، تحقيق د . محمد الريح هاشم، ط ١ ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، دار الجيل ، بيروت.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد الأشموني، مع حاشية الصبان، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٩م ، دار الفكر ، بيروت.
- شرح ألفية ابن مالك، ابناالناظم، تحقيق د. عبدالحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت.
- شرح ألفية ابن معطي ، لابن القواس ، تحقيق د . علي موسى الشوملي ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م ، مطبعة الفرزدق ، الرياض .
- شرح التسهيل ، ابن مالك ، تحقيق د . عبد الرحمن السيد ، و د. محمد بدوي المختون ، ط ١ ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، هجر للطباعة و النشر .
- شرح التصريح على التوضيح ، الشيخ خالد الأزهرى ، ومعه حاشية ياسين العلمي، على التصريح، تحقيق أحمد السيد سيد أحمد، دار التوفيقية ، القاهرة .

- شرح التصريف للثمانيني، تحقيق د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، ط ١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م، مكتبة الرشد، الرياض.
- شرح شافية ابن الحاجب، للرضي، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م، دار الفكر العربي، لبنان .
- شرح شواهد المغني ، لجلال الدين السيوطي ، دار مكتبة الحياة ، بيروت .
- شرح كافية ابن الحاجب ، للرضي ، تحقيق د . إميل بديع يعقوب ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش، تحقيق د.فخر الدين قباوة، ط ١، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م، المكتبة العربية ، حلب .
- غرائب التفسير وعجائب التأويل، الكرمانلي، تحقيق د. شمران سركال العجلي، ط ١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ومؤسسة علوم القرآن، بيروت.
- الغربيين في القرآن والحديث ، لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي ، تحقيق أحمد فريد المزيدي ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م ، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت .
- الفريد في إعراب القرآن المجيد،المنتجب الهمداني، تحقيق د. فهمي حسن النمر ود. فؤاد علي مخيمر، ط ١، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م، دار الثقافة، الدوحة.
- القاموس المحيط ، للفيروز آبادي ، تحقيق مكتب التراث في مؤسسة الرسالة ، ط ٢ .
- الكتاب، لسبيويه، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، ط ١، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م، دار الجيل، بيروت .
- الكناش في فني النحو والصرف، للملك المؤيد عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن الأفضل علي الأيوبي، تحقيق د. رياض بن حسن الخوام ، ط ١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت .
- لسان العرب ، ابن منظور ، دار الفكر ، دار صادر، بيروت .
- مجالس ثعلب ، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، ط ٥ ، دار المعارف ، القاهرة .

- المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ابن جنی ، تحقیق علی النجدي ناصف، ود. عبدالحمید النجار، ود. عبد الفتاح إسماعیل شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٣٨٦هـ القاهرة.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية ، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م دار الكتب العلمية، بيروت.
- المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، تحقيق مصطفى السقا، ود. حسين نصّار، ط١، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية.
- المذكر والمؤنث ، لابن التستري ، تحقيق د . أحمد عبدالمجيد هريدي، ط١ ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ودار الرفاعي ، الرياض .
- المذكر والمؤنث ، لابي حاتم السجستاني ، تحقيق د . حاتم الضامن ، ط ١ ، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، ودار الفكر ، دمشق .
- المذكر والمؤنث ، لابن فارس ، تحقيق د . رمضان عبد التواب ، ط١ ، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م ، القاهرة .
- المذكر والمؤنث ، للفراء ، تحقيق د . رمضان عبد التواب ، ط ٢ ، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م ، مكتبة دار التراث ، القاهرة .
- المسائل البصريات، لأبيعلي الفارسي، تحقيق د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، مطبعة المدني، القاهرة.
- المسائل الحلبيات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق د . حسن هنداوي ، ط١ ، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م ، دار القلم ، دمشق ، ودار المنارة ، بيروت .
- المسائل الشيرازيات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق د. حسن بن محمود هنداوي ، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م ، كنوز إشبيليا ، الرياض .
- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق د. محمد كامل بركات، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م - مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة .
- المصباح المنير، لأحمد بن محمد الفيومي ، ١٩٨٧م ، مكتبة لبنان ، بيروت.

- معاني القرآن وإعرابه ، الزجاج ، تحقيق د. عبدالجليل شلبي ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م ، عالم الكتب ، بيروت .
- معاني القرآن ، الفراء ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي و محمد علي النجار ، دار السرور ، بيروت .
- المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ، د. إميل بديع يعقوب ، ط ١ ، ١٤١٧هـ-١٩٩٦ دار الكتب العلمية ، بيروت .
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الباز .
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، أبو إسحاق الشاطبي ، -الجزء السادس- تحقيق د. عبد المجيد قطامش ، ط ١ ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م ، والجزء الثامن تحقيق د. محمد ابراهيم البنا ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة .
- المقتضب ، للمبرد ، تحقيق محمد عبدالخالق عزيمة ، عالم الكتب ، بيروت .
- الممتع في التصريف ، لابن عصفور ، تحقيق د. فخرالدين قباوة ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م ، دار المعرفة ، بيروت .
- المنصف ، لابن جني ، تحقيق إبراهيم مصطفى ، وعبدالله أمين ، ط ١ ، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م ، وزارة المعارف العمومية ، إدارة إحياء التراث القديم ، إدارة الثقافة العامة ، جمهورية مصر العربية .
- المنهاج في شرح جمل الزجاجي ، يحيى بن حمزة العلوي ، تحقيق د. هادي عبدالله ناجي ، ط ١ ، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م ، مكتبة الرشد ، الرياض .
- نزهة الطرف في علم الصرف ، لأحمد بن محمد الميداني ، شرح ودراسة د. يسرية محمد إبراهيم حسن ، ط ١ ، المكتبة الأزهرية للتراث .
- نزهة الطرف في علم الصرف ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق د. أحمد عبد المجيد هريدي ، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م ، مكتبة الزهراء .
- النكت والعيون : تفسير الماوردي ، لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي ، راجعه وعلق عليه السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم ، دار الكتب العلمية ، بيروت .